رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

تاريخ استلام البحث ١٢ / ١٠ / ٢٠٢٣
تاريخ قبول البحث ٢٧ / ٣ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٦ / ٢٠٢٤

الحرية في الفكر السياسي الحديث

Freedom in modern political thought

الباحثة: نور الهدى حميد فرحان

Researcher: Noor Al-Huda Hamed Farhan

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

University of Baghdad / College of Political Science

noorhammed.95@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يعد مفهوم الحرية من أهم الموضوعات التي احتلت مساحة كبيرة في أدبيات الفكر السياسي لأهمية مفهوم الحرية للشعوب بغض النظر عن ثقافاتهم ودياناتهم وأيديولوجيتهم السياسية وفقدت آلاف الأرواح من أجلها عبر التاريخ ، وبالتالي كان الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على قيمة الحرية هذه ومناقشة أبعادها. وإظهار مدى حرص المفكرين السياسيين على إيلاء هذه الفكرة كل الاهتمام ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل مدى قبول الحرية الفكر السياسي الحديث وإبراز هذه القيمة , فهي حق من حقوق الإنسان وتولد معه من غريزته التي خلق الله الانسان عليها وهي "الحرية" ومنها الحرية السياسية ورغم ان الحرية قريبة من الانسان الا انها لا تعني الهروب من كل الضوابط والقيود. بل له الحرية والحق في التصرف ضمن ضوابط شرعية وقانونية ، وبناءً عليه جاء الاختلاف بين المفكرين في تحديد وتعريف حدوده ، مما جعله موضوعًا مثيرًا للجدل عبر العصور بين مختلف التيارات والمفكرين.

الكلمات المفتاحية: "الفكر السياسي "، " الفكر الحديث "، " الحرية "

Abstract

This topic is one of the most important topics that occupied a large space in the literature of political thought due to the importance of the concept of freedom for different peoples, regardless of their cultures, religions, and political ideology. Thousands of lives have been lost for it throughout history, and therefore the aim of the study was to shed light on this value of freedom and discuss its dimensions. . And to show the extent to which political thinkers are keen to give this idea all the attention, as this study seeks to try to understand and analyze the extent to which freedom is accepted by modern political thought and to highlight this value, as it is a human right and is born with it from the instinct with which God created man, which is “freedom”, including freedom. Politically, although freedom is close to man, it does not mean escaping all controls and restrictions. Rather, it has freedom and the right to act within legitimate and legal controls, and accordingly, there was a difference between thinkers in determining and defining its limits, which made it a controversial topic throughout the ages among various trends and thinkers.

Keywords: "political thought", "modern thought", "freedom”

المقدمة:

الحرية هي أحد المكونات الأساسية التي تقوم عليها الحداثة الغربية ، وعلى الرغم من أن الفكر العربي الحديث قد أسس منطلقاته الفكرية على مبادئ فكرية هي في صميم نظامه الفكري ، إلا أنه في الوقت نفسه العديد من نتاجاته الفكرية تمثل استجابة لتفاعلها مع المقترحات الفكرية ، تجاه الحداثة الغربية القادمة ، وبغض النظر عما إذا كان هذا التجاوب الفكري العربي يقف من الحداثة الغربية في موقف سلبي أو إيجابي ، اختلف التجاوب الفكري العربي في تحديد موقفه من الحداثة الغربية ، وفقًا لطبيعة المرحلة التاريخية التي كانت

الأمة العربية فيها. وكذلك حسب طبيعة التحدي الذي تفرضه الحضارة الغربية على دول وحضارات أخرى بما فيها الحضارة العربية.

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في أنه يمثل قراءة تحليلية ومعرفية لمفهوم الحرية ، فالمفهوم من المكونات الأساسية للفكر الغربي والحداثة الغربية ، ويحاول البحث استقصاء مفهوم الحرية. و أثر المفهوم على المنتج الفكري العربي الحديث الذي قد يتقاطع معه أو يتفق معه.

مشكلة البحث : تتلخص مشكلة الدراسة في المعنى الحقيقي والواضح للحرية في الفكر السياسي الحديث . ويتفرع عن هذه المشكلة الاسئلة الفرعية التالية : ما هو المقصود بمفهوم الحرية ضمن منظومة الفكر الغربي ، ومن ثم إبراز رؤية الفكر العربي الحديث من أجل الحرية.

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية أن قدرة الفكر العربي على تجذير المفهوم وترسيخه الحرية ، أي قدرته على الجمع بين أصوله وقواعده الفكرية من جهة ، واستجابته للأفكار الواردة من جهة أخرى.

منهجية البحث : أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب اتباعه ، وهو المنهج التاريخي و النهج التحليلي ، لأن البحث اعتمد بشكل أساسي على عرض ومناقشة الأفكار .

هيكلية البحث : جاء هذا البحث فى مطلبين : المطلب الأول، ويتناول الحرية في الفكر السياسي الغربي ، وذلك من خلال عرض المذاهب الغربية المرتبطة بمفهوم الحرية ، أما المطلب الثانى، فقد تناول مفهوم الحرية في الفكر السياسي العربي ، وتأثير الحرية على مفكري العرب .

المطلب الأول : الحرية في الفكر السياسي الغربي الحديث

يؤكد العديد من المفكرين و الباحثين على أن ظهور بارز لسؤال عن الحرية في الفكر الغربي كان في بداية القرن السابع عشر او قبله بقليل ، وفي هذه المدة حدثت تطورات كبيرة في الأجواء الغربية ،وبرزت تغييرات كبيرة على كل الأصعدة ، كالصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي والفلسفي والفكري و الديني ، واخذت تتكون في المجتمع الغربي ظاهرة غريبة على الجنس البشري و هي ظاهرة نقد الدين والثورة على مبادئه وتعاليمه [1].

وفي مثل هذه الأجواء الناقدة على الدين و المشحونة ضد أحكامه اخذ العقل الغربي يبحث عن الحرية ويدرس مبادئها وأنظمتها وضوابطها وانتهت وجهة العقل الغربي في التعامل مع قضية الحرية متجهه نحو الأوضاع و الحدود المادية البشرية و أصبح مفهوم الحرية يدور حول إرادة الإنسان وتحريره من القيود التي فرضتها عليه الكنيسة ورجالها و قام على رفض أي الزام يأتي من خارج الإنسان نفسه [2].

ومن جانب آخر، فأن التقدم العلمي، (تحسين وتقدم المؤسسات و التنظيمات الاجتماعية و السياسية) ، إذ عدت دافعاً لكثير من مفكري اوروبا في العلوم الإنسانية والطبيعية من غاليليو إلى اسحاق نيوتن، ومن لوك الى روسو وديكارت... وغيرهم , وبروز الثورة الصناعية، وبتأثير العلم الحديث خاصةً علم الميكانيكا ، فقد تبنى كثير منهم فكرة امكانية تحسين المؤسسات الانسانية في سبيل الوصول بها الى حد الكمال بفعل الجهد الإنساني [3] .

وإزاء هذه التطورات مارس الفكر السياسي الغربي الحديث قطيعه مع المشروعية السياسية للفكر القروسطي والتي تجمع بين اللاهوت و الاخلاق والسياسة، كما مارس قطيعه مع المشروعية الكلاسيكية اليونانية، التي تقوم على الجمع بين السياسة و الأخلاق والحقوق الطبيعية، فلم يعد "الحق الطبيعي" الكلاسيكي عند اليونان يمثل مرجعية عليا، فالحق الطبيعي الحديث يستند الى جملة امكانيات الفرد ، كذلك شكله يختلف، فهو يستعمل بأسلوب حديث لتكوين آلية اصيلة تؤسس للقوانين الوضعية الموجودة أو تلك التي سوف توجد بموجب مشروعية (العقد الاجتماعي) ونظريات القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية وحقوق الإنسان للفرد الغربي الحديث [4] .

شهد الفكر الغربي مذاهب أو أيديولوجيات كبرى في سياسة نظام الحكم، منها الليبرالية، واشتراكية ، ولكل منها تصورها الخاص والمختلف إزاء حقوق الأفراد وحرياتهم. لهذا، اعتبرت الحرية . وكيفما كان ميدانها سياسيا أم إجتماعيًا أم إقتصادياً . هي جوهر الاختلاف بين هذه المذهبين سواء .

وفيما يأتي نظرة موجزة لمفاهيم الحرية عند هذه المذاهب .

اولاً : الحرية في المذهب الليبرالي

وظف مصطلح الليبرالي منذ القرن الرابع عشر , لكنه يتمتع بتنوع واسع بمعانيه , ويشير مصطلح الليبرالي إلى طبقة من الرجال الاحرار , أي اولئك الرجال الذين ليسوا عبيد , و كانت الليبرالية إجتماعياً توحي بالانفتاح أو تفتح الذهن . وصارت مرتبطة بشكل كبير بالأفكار المتعلقة بالاختيار والحرية . لكن مصطلح الليبرالية الذي يشير إلى الولاء السياسي ضهر بعد ذلك بكثير ولم يكن ذلك قبل اوائل القرن التاسع عشر[5] .

حينما وظف مصطلح الليبرالية الكتاب الأسبان في البداية في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر لوصف زعمائهم السياسيين الذين كانوا يدافعون عن الحكومة البرلمانية والملكية الدستورية , وسرعان ما أنتقل إلى بريطانيا , حيث انتقد " التوريون " (اسلاف حزب المحافظين) خصومهم بانهم " ليبراليون " لدفاعهم عن مبادئ سياسية اوربية و ليست انجليزية. وقد رحب الاحرار البريطانيين بهذا المصطلح . و بحلول الاربعينات من القرن التاسع عشر , اصبحت الليبرالية ذات شعبية , فضلاً عن الشيوعية و الاشتراكية , وتتميز الليبرالية برغبة تحرير كل الأفراد من القيود غير الضرورية و الاعتباطية[6] .

تعني الليبرالية إصطلاح إقتصادي وسياسي ظهرت في أوروبا وتعني الليبرالية (التحررية) وأن الليبرالية هي تمثيل للصراع بين الطبقة التجارية والصناعية الجديدة والقوى التقليدية التي تجمع بين الملكية الإستبدادية وطبقة الإقطاعية و الكنيسة فالليبرالية من الجهة الاقتصادية فأنها كانت تقصد حرية التجارة الخارجية وعدم تدخل الدولة إلا في أضيق الحدود في الشؤون الاقتصادية أما من الجهة السياسية تسعى إلى إقامة حكومة برلمانية وتهدف إلى تأكيد على إلغاء الامتيازات الطبقية وكذلك على حرية الصحافة و العبادة [7]

وأن الليبرالية في مفهومها البسيط هو جعل الفرد ، أصل المجتمع ،وأن الحرية حق طبيعي و بديهي . فهي لا تطرح الحرية كإشكالية، بل أن الحرية من وجهة نظر الليبرالية ظاهرة طبيعية تابعة لوجود الفرد على الأرض. وبذلك فأن الحرية تخرج من المساجلات الفلسفية لتدخل غمار السياسة الإقتصادية ، وبالتالي في نطاق التاريخ والتطور. فأن التعبير عن الرأي بكل حرية من مستتبعات سلطان الفرد على عقله ، وإذ تم المساس بهذه

الحقوق و الحريات فقد المجتمع ، الذي يكون الفرد جزءاً منه ، صفته الإنسانية لأنه اصبح يعارض الطبيعة و العقل. [8]

ويعد لوك المؤسس الحقيقي للمذهب الليبرالي " يرى بان الحرية الطبيعية للفرد تعني عدم خضوع لاية قوة على وجه الارض او الوقوع تحت سيطرة سلطة قانونية او السماح لاي مخلوق يفرض ارادته عليه , الا قانون طبيعي و ما يميله من احكام , وحرية الفرد في المجتمع تعني عدم خضوعه لغير السلطة القانونية القائمة , دون اعتبار لاي سيادة او ارادة مستمدة من قانون اخر , وعندئذ يصبح للحرية معنى مغاير " [9]. وقد بدأت تظهر عند لوك وبشكل واضح فكرة الحقوق الطبيعية للإفراد و التي يستمدها الفرد من القوانين الطبيعية السابقة على القوانين الوضعية .وان هذا القانون الطبيعي يفرض نفسه على كافة الأفراد ، فمن خلاله يحصل الأفراد مباشرة على حقوقهم الأساسية من جهة ، فضلاً على أنه يفرض قيود على المشرع قيود دستورية لا يستطيع المشرع تجاوزها من جهة أخرى . [10]

ورغم الثورات التي ساندت فلسفة لوك الليبرالية إلا أنه من الواضح أن الفلسفة التي سادت في القرن التاسع عشر كانت في جوهرها فلسفة تجريبية نفعية اكثر منها ثورية وقد سادت الليبرالية في أمريكا وغرب أوروبا ولكنها جعلت من إنكلترا مركزًا لها. فقد ازدهرت في إنكلترا التي أصبحت في القرن التاسع عشر اعظم بلد ونجحت الليبرالية في ان تصبح فلسفة وطنية تتبنى مبادئ اصلاح ترضى الطبقة العامة و تحقيق حرية التجارة وتحمي الطبقة المتوسطة بل إتسعت لتصبح حلقة وصل بين الدعوة إلى الفردية لعصر الثورة الفرنسية و بين الفلسفات الداعية لفائدة المجموع وبين المحافظة على الحريات المدنية و السياسية للإفراد وبين التغيرات الضرورية لتقدم سياسة التصنيع .[11]

ومن أبرز رواد الفلسفة الليبرالية جون سيتوارت ميل الذي يعتبر بحق من اهم المدافعين عن الحرية الفردية. فقد أوضح ميل أن شؤون الفرد الخاصة تعبر عن صميم اختصاصه وهو له الحق في أن يمارس حريته كيفما يريد وبالطريقة التي يريدها ، أي ان كل فرد له الحق في أن يتمتع بالسيادة على عقله ونفسه و جسده. [12]
أن الحرية بذاتها وخاصة الحرية الفردية تكون عند ميل خيراً بغض النظر عن مبدأ السيادة العامة , وأن ميل يميز بين الحرية الفردية في مجال الفعل و الحرية الفردية في مجال الرأي . فهو يقول عن الحرية الفردية في مجال الفعل ، الى ضرورة أن يكون الأفراد احراراً في العمل وفقاً لآرائهم الخاصة ، أي أن يمارسوا هذه الآراء بشكل عملي في حياتهم دون عائق أخلاقي أو مادي من قبل الأخرين طالما يكون عملهم ذاك على مسؤوليتهم ولحسابهم , بينما يرى ميل في الحرية الفردية في مجال الرأي ، أن اجتماع البشر جميعاً على رأي و انفراد واحد عنهم برأي يخالفهم لا يجيز لهم اسكاته ، وفي المقابل لا يجوز لصاحب الرأي المنفرد اسكاتهم وأن كانت له القدرة على ذلك. [13]

وبذلك يكون أهم ما يميز الليبرالية في إعترافها بالحريات وحقوق الأفراد هو قدرتها على التعايش و التسامح مع مختلف القيم التي يؤمن بها جميع الأفراد طالما أن ذلك لا يحول دون تمتع غيره بحق مقابل, أن هذا التسامح في التعايش مع مختلف المعتقدات و الآراء قد أعطى الليبرالية عمقًا و نضجاً في عدم الانسياق وراء المطلقات , فأوروبا الغربية في القرن العشرين والتي شهدت ابشع الحروب (حربين عالميتين) للصراع بين

القوميات هي ذاتها تسعى ألان لنوع من الوحدة السياسية و الاقتصادية بعد ان خففت من تشدد القومية كما سبق أن خففت من تشدد الدين. وأخيراً فأن الليبرالية في جوهرها تستند إلى الإعتراف بالحقوق الأساسية للأفراد وفي المقابل لا يهمل الدولة أو المجتمع ، لكنه يحرص بقوة في تحقيق التوازن بين الحريات وحقوق الافراد.[14]

ثانياً : الحرية في المذهب الاشتراكي الماركسي

أن الاشتراكية هي أيديولوجيا في خدمة الحركة العمالية , التي تهدف إلى تصحيح ظلم المجتمع الرأسمالي , أو حتى تبديل نمط الانتاج الرأسمالي عبر احلال مراقبة تمارس مركزياً لصالح الجماعة , محل المصالح الخاصة , وتظهر الاشتراكية كأنها اعتراض ضد الفوارق التي لا يمكن التسامح معها و التي ترافق بدايات الثورة الصناعية , وأن الفوارق التي يهاجمها مؤسسوا الاشتراكية لا تتعلق بالوضع القانوني للأفراد , فالاشتراكية تطورت في الغرب بعد الغاء الامتيازات ,كما في المجتمع الانكليزي او المجتمع الفرنسي على الاقل , ويشدد بعض الاشتراكيين على العنف من أجل الوصول إلى الاشتراكية التي تعد بمثابة " قفزة في الحرية ". ويرى الاشتراكيون أن إشباع الحاجات هي المحرك الرئيسي لنشاط الأفراد , ومن جهة ثانية يتحمس في استحضار إنسانية متحررة و متوافقة , و ماركس نفسة كان مصراً على إلا يتكهن حول حال الإنسانية عندما تصل إلى مرحلة تفتحها الكامل و يكتفي أحياناً بالتنبؤات[15] .

يمكن تعريف الحرية , على الصعيد الفلسفي , على أنها "القدرة التي يمتلكها الانسان على التصرف كما يروق له " ، وكان هذا التعريف منذ وقت طويل موضوع تحليل في النظرية الماركسية , إذ يرى الماركسيون أن انتقل استعمال الحرية من صيغة الفرد إلى صيغة المجتمع . فأن مفهوم الحرية سوف يتحدد بطريقتين . من جانب , يصبح مفهوماً قانونياً على وجه التحديد , وعلى وجه الخصوص يصبح جزءاً لا يتجزأ من الحقل القانوني البورجوازي . وهذا واضح في المحتوى المعطى للحريات , فقد كانت هناك حريات في البداية متفقه مع المصالح البورجوازية , في المقابل ان هنالك الكثير من الحريات مفروضة عليها من النضالات الشعبية[16].

لن تتحقق الحرية الفعلية من وجهة نظر الماركسيين مالم يتحرر الفرد من الاستغلال و القضاء على الدولة الطبقية , وإقامة دكتاتورية البروليتارية , لأسباب عديدة اهما : تصفية الملكية الخاصة هي الأساس الإقتصادي للاستقلال , فعندما تبني الإشتراكية الهيكل الإقتصادي والإجتماعي من اساسه فأنها تحرر الأفراد سياسياً , ويرى الماركسيون أن عقيدتهم تضمن الحرية في مرحلة الدكتاتورية البروليتارية و تصير الديمقراطية لأول مرة لصالح ديمقراطية الفقراء و ليس للأثرياء وفي نفس الوقت تفرض قيوداً على الحرية ضد المستغلين الرأسماليين لأنها ليس كاملة ولن تكون , إلا في ضل المجتمع الشيوعي بعد الرأسمالية تماماً فتدمر الطبقات و تزول وهكذا تختفي الدولة و يصبح الفرد كما قال ستالين ," حرا حقا بعد ان يكون تخلص من هم خبزه اليومي "[17] .

فالدولة في نظر الماركسيين هي دولة طبقة التي تمثل المجتمع الذي تسود فيه فهناك دولة الرقيق ودولة الإشراف الاقطاعيين ثم دولة الرأسمالية، وتؤمن الماركسية بدكتاتورية العمال بعد نشوب الثورة للإتجاه بالمجتمع إلى الشيوعية و ذلك لأن الطبقة البروليتارية سيكون بيدها مصير هذا المجتمع. وتخلص الماركسية من ذلك أن أسباب الصراع والتناقض قد فرضت على الدولة كنظام لصيانة مصالح و اهداف الطبقة المسيطرة , وهي التي

وضعت نظرية حقوق الانسان وحرياته العامة ، لكونها شكل من إشكال التصالح بين الطبقة المسيطرة و أفراد الطبقة المسيطرة عليها. و يؤكد الماركسيون إن تطور قوى الإنتاج بعد الثورة الصناعية و تزايده دفع عوامل الإقتصادية في إيضاح الصراع بين العمال و الرأسمالية أنما يؤكد على حقيقة جديدة في شأن الحريات. فهي ليست حريات خالدة و ابدية لصبغة الإنسان لكن هذه الحريات هي وليدة التاريخ و مظهر لتطوره و لا يمكن أن تأخذ معناها الحقيقي إلا اذا تطهر المجتمع من أسباب الصراع والتناقض بين الطبقات و كذلك القضاء نهائياً على إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان.[18]

وأن الحرية من وجهة نظر الماركسية وأن كانت غير ملتصقة بالطبيعة الإنسانية إلا أنها ما زالت قيمة ويجب السعي لهذه القيمة و الحصول عليها. فهي لا توجد كما تقول النظرية الليبرالية ، في " الحالة الفطرية " بل هي تمثل نقطة وصول إلى المجتمعات. وأن الحرية ليست قيمة موجودة سلفاً و لابد من الحفاظ عليها بل هي قيمة لابد من السعي لتحقيقها واكتسابها . وهذا السعي يفترض مراحل ثلاث وهي :[19]

اولاً . مرحلة الصراع لإقامة نظام إشتراكي أو مرحلة دكتاتورية البروليتارية في هذه المرحلة لا يمكن التشبث بحقوق الإنسان وحرياته للحد من إعاقة النشاط الثوري ، لأن هذه الحقوق و الحريات ماهي إلا امتيازات للطبقة التي بجب القضاء عليها .

ثانياً. بمجرد تحقيق النظام الإشتراكي يتحقق المجتمع الخالي من الطبقات ومن الصراعات وبذلك تستطيع الدولة الإشتراكية ان تعترف للمواطنين بحقوق عامةً وفعلية لأن بذلك يستطيع الجميع التمتع بالوسائل الحسية التي يستطيعون من خلالها وضع هذه الحقوق موضع التطبيق العملي وذلك بفضل التنظيم الإشتراكي للإنتاج والعمل .

ثالثاً . الدولة الإشتراكية ليست إلا مرحلة تهدف الى بناء المجتمع الشيوعي حيث تزول الدولة وتزول أدوات القمع التي تتضمنها الدولة وتنظم التصرفات الفردية بصورة تلقائية باتجاه المصالح المشتركة مما يسمح بازدهار الحرية وزوال كل أنواع الخضوع. وبذلك يستطيع الجميع أن يعيشوا بحرية دون الحاجة إلى تنظيمها قانونياً .

وللحقوق وللحريات في الفكر الماركسي ، وخاصة الإتحاد السوفيتي سابقاً ثلاث أنواع:[20]

النوع الأول: حقوق اجتماعية (حق الملكية ، و التعليم ، و العمل) .

النوع الثاني: الحرية الشخصية (حرمة المسكن ، و سرية المراسلات ، و حق الأمن).

النوع الثالث: الحرية السياسية (حرية الرأي ، و حرية الإجتماع ، و حرية الالتحاق بالجمعيات و النقابات) .

والواقع أن هذه الحقوق والحريات لم تظهر على الصعيد العام ، بل كانت السلطة و السيادة للأعضاء البارزين في الحزب الشيوعي ، وأما بقية الشيوعيين فقد كانت حرياتهم و حقوقهم مهدورة في الغالب , والأنظمة الغربية أكثر كفالة للحريات الشخصية من الأنظمة الماركسية ذات الصبغة الدكتاتورية ، وحتى أن كان هدفها البعيد الحرية كما يقولون , فليست هناك حرية سياسية في نظام البلشفيك , وحرية تكوين النقابات مقتصرة على تنظيم الدولة ، ولا يتمتع بحقوقها ومزاياها غير عضو النقابة. وحرية الرأي في روسيا مقتصرة فقط على العمال

, اما الصحافة لدى الشيوعيين: هي وسيلة التي يمكن بواسطتها الحزب من التأثير على رأي الجماهير. والحرية الدينية معدومة ؛ لأن مبدأ ماركس " الدين أفيون الشعوب " .

المطلب الثاني : الحرية في الفكر العربي الحديث

مر الفكر العربي الحديث بثلاث مراحل رئيسة : المرحلة الاولى التأسيس و التأصيل وهي مدة أمتدت على مدى القرن التاسع عشر كله تقريباً , وبالرغم من اخفاق المشروع النهضوي في هذه المدة ,لأسباب داخلية تمثلت بأهمال القوة الشعبية , و اسباب خارجية تمثلت بتدخل الاستعمار مباشر, الا ان ما حققته من انجازات كان له دور رئيسي في ارساء الفكر العربي الحديث على قواعد ثابته , ممهده الى المرحلة الثانية , التي امتدت من الربع الاخير من القرن التاسع عشر الى القرن النصف الاول من القرن العشرين , في هذه المرحلة انطلق الفكر العربي الحديث وصاغ مشروع توفرت فيه كل مقومات المشروع النهضوي , كما توافرت فيه الإمكانيات و القوى , إلا أن المشروع أنتهى بالفشل بسبب الثغرات السياسية و التنظيمية و الضغوط الخارجية ,

أما المرحلة الثالثة هي المرحلة الراهنة التي يمكن وصفها بمرحلة الأنحسار , ويسودها التخبط بين مشاريع تحديثية وطنية – قطرية محدودة الأفق و النتائج[21] .

يجمع المفكرون والكتاب على أن القرن التاسع عشر هو نقطة التحول في الفكر العربي، ففي هذا القرن بدأ العالم العربي يشق طريقه إلى عالم الحضارة مفجراً واقع الجهل والظلم والتخلف في كل الجوانب ، السياسية ، و الفكرية ، والإجتماعية ، وبذلك تكون يقضة الأمة العربية في هذا القرن بداية نهضة حديثة ، فقد كان من عوامل هذه النهضة هي المناداة بالحرية ، فأخذوا العرب يفكرون في أستقلال وطنهم من سيطرة الاستعمار ، و ينظرون في أفكار غيرهم بعمق , فبدأ العالم العربي يتسلح بأسلحة العلم الحديث , فكانت نهضة عربية حديثة [22] .

فقد عمد كل رواد النهضة الحديثة في عالمنا العربي إلى الوصول الى معالم مشروع حضاري يعيد للأمة أمجادها السالفة ، ويحدد لها موقعاً بارزاً على الخريطة التقدم وسط هذا الركام المتراكم من إنجازات العصر. فقد شغل رجال السياسة و الفكر منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم بالعمل على استرداد تراث الأمة من جهة و تنقيته من شوائب الخرافات و الأوهام و بالوقت نفسه إستقبال الوافد الحضاري الجديد عن طريق الحوار مع الاخر وكذلك من خلال قنوات الاتصال.[23]

وقد كان هدفهم العام جميعاً هو تأسيس تصورات فكرية يمكن أن تكون إطاراً عاماً و سبيلاً لقوة بلدهم و نهضة مجتمعهم ، ومن تلك الرؤى والتصورات " الحرية " التي دخلت في مجالات عديدة ، وهي المجالات التي حصرها عبدالله العروي عندما قال " نلحظ في عالم العروبة في القرن التاسع عشر حركات سياسية تهدف الى تحرير المسلمين من الأوروبيين ، أو العرب من الإتراك ، وحركات دستورية تهدف الى الانعتاق من الاستبداد ، وحركات أدبية لتحرير الوجدان من القوالب الموروثة ، وحركات نسائية لتحرير المرأة من التقاليد الفاسدة وحركات تربوية لتحرير العقول من الخرافات... الخ " . [24]

وتتخذ الحرية في فكرنا الحديث مظهراً و صوراً متعددة , فهناك الحرية المتعلقة بمصالح الفرد المادية كالحرية الشخصية " أي الحرية الفردية بمعناها الضيق " , وحرية التجارة والصناعة والعمل التي تعتبر من مكملات

الحرية الشخصية , وكذلك حرية التملك " حق الملكية " , وكذلك حرية العقيدة والرأي والعبادة والتأليف والتعليم و الإجتماع , وغيرها من المظاهر التي يمكن أن يتصف بها مفهوم الحرية .[25]

ومن أهم رواد الفكر العربي الحديث في تلك الفترة الذي كان لهم فضل في تعميق مفهوم الحرية ، وكان لهم فضل في وضع أسس النهضة العربية الحديثة. رفاعة رافع الطهطاوي الذي نادى بالحرية فيقول " هي رخصة العمل المباح ، من دون مانع غير مباح ، ولا معارض محظور " أي يتصرف الفرد كما يشاء في وقته وشغله ونفسه , وأن لا يجبر الفرد على أن ينفى من بلده أو لا يعاقب إلا بحكم سياسي أو شرعي , ولذلك كان من الرواد الذين حاربوا إكراه الأخرين على إشباع ما يتنافى مع معتقداتهم و ارائهم [26].

قام رفاعة الطهطاوي بربط العدل بالحرية , إذ عمد أن المساواة بين الأفراد مهما كانت انتماءاتهم و ظروفهم تضع بينهم و بين الحاكم طريقاً أمناً نحو الحرية وضد الإستبداد , و قد عمد البند الدستور الفرنسي الضامن للمساواة " من الادلة الواضحة على وصول العدل عندهم الى درجة عالية , و تقدمهم في الأداب الحاظره , وما يسمونه الحرية , و يرغبون فيه , و هو عين ما يطلق عليه عندنا : العدل و الانصاف , وذلك لأن معنى الحكم بالحرية هو اقامة التساوي في الاحكام و القوانين , إذ لا يجور الحاكم على انسان , بل القوانين هي المحكمة و المعتبره "[27] . ويصنف الطهطاوي الحرية إلى خمس أصناف[28]:

١. الحرية الطبيعية : " وهي التي خلقت مع الأنسان ، وانطبع عليها فلا طاقة لقوته البشرية على دفعها بدون ان يعد دفعها ظالماً كالأكل والمشي والشرب مما يشترك فيه جميع الافراد مما لا ضرر فيه على الأنسان نفسه و لا على أخوانه " .
٢. الحرية السلوكية : " التي هي حسن السلوك و مكارم الاخلاق وهي الوصف الازم لكل فرد من أفراد المجتمع المستنتج من حكم العقل بما تقتضيه ذمة الانسان" .
٣. الحرية الدينية : وهي حرية العقيدة و الرأي و المذهب بشرط ان لا تخرج من اصل الدين " .
٤. الحرية المدنية : " وهي الحقوق العبادة والاهالي الموجودين في المدينة فكأن الهيئة الاجتماعية المؤلفة من الاهالي يتضامنون على أداء حقوق بعضهم البعض ".
٥. الحرية السياسية: " وهي تأمين الدولة لكل واحد من أهاليها على املاكه الشرعية و أجراء حريته الطبيعية بدون ان تتعدى عليه من شيء منها فهذا يباح لكل فرد ان يتصرف بما يملكه جميع التصرفات الشرعية ".

أن من واجبات الحكومة كما يرى الطهطاوي المحافظة على هذه الأصناف الخمسة للحرية. كما يرى خير الدين التونسي من أسباب التقدم و العمران والتمدن والتحضر ، " الحرية والعدل " [29]، وأعتبرها من أهم الأسس التي تحقق الحكم المثالي الذي تسعى و تهدف إليه كل أمة في ممارستها السياسية ، وأن على كل دولة لابد أن تحمي هذين المبدئين لما لهما من تأثير في حياة الأمة ، حيث أنهما يساهمان في ازدهارها و تقدمها ونموها ومن ثم فأن خير الدين التونسي فيذهب الى القول بأن ثمة شيئين مرتبطين بالحرية الأول والأهم هو نقل نظم الحرية الأوربية إلى المواطن المسلم، الحاكم والمحكوم وترغيبه فيها والثاني وهو الوسيلة محاولة إيضاح وبيان أن كل هذه النظم وما يتصل بها من مفاهيم قد وجدت في الإسلام ولها مقابل في الشريعة ولكنها لم تطبق إلا نادرا ولم تحترم إلا لماما".[30]

ويتضح من هذا أن الحرية الشخصية هو إطلاق تصرف الإنسان في ذاته وكسبه أي أن الفرد يتصرف في ذاته وهو حر في تصرفاته مع أمنه على نفسه وعرضه وماله ويكون متساويا مع أبناء الجنس الواحد لدى الحكم، ولا يخاف هضمية في ذاته ولا يحكم عليه بشيء لا تقرر قوانين البلاد المقررة لدى المجالس النيابية، كما يرى أن القوانين تقيد الحكام و بالوقت نفسه تقيد المحكومين. وهذا التعريف يعود إليه الدين التونسي أكثر من مرة ولكن في إطار مختلف هوة إطار البيان والتدليل على أن عناصره قد وجدت في الشريعة الإسلامية فيقول: "فما تقتضيه الحرية الشخصية المشروحة سابقا من حفظ حقوق الإنسان في نفسه وعرضه وماله قد اعتبرتها شريعتنا الإسلامية اعتبارا كليا".[31]

اما الحرية التي كان يستخدمها جمال الدين الافغاني , لم تكن الحرية الشخصية بل " الحرية القومية " أي بمعنى الإستقلال الوطني , سواء كان ذلك ازاء الاستعمار الاوربي ام المستشرقيين المستبدين في داخل الوطن ويقول في واحد من اوضح مقولاته عن الحرية " اذا صح ان من الاشياء ما ليس يوهب , فأهم هذه الأشياء الحرية و الاستقلال لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك و المسيطر للأمة عن طيب خاطر , و الاستقلال كذلك , بل هاتان النعمتان حصلت عليه الأمم أخذاً " بالقوة و الأقتدار " " و نراه هكذا يربط بين الحرية و الإستقلال كأنهما شيء واحد أو شيئان مقرونان جوهرياً على الأقل .[32]

اما عبد الرحمن الكواكبي فقد عرف الحرية " بان يكون الانسان مختاراً في قوله و فعله و لا يعترضه مانع ظالم " ومن اقسام الحرية تساوي الحقوق ومحاسبة الحكام باعتبارهم وكلاء وبذل النصيحة و عدم الرهبة في المطالبة ومن اقسامها ايضاً حرية الخطابة و المطبوعات , و حرية التعليم , و حرية المباحثات العلمية و منها العدالة حتى لا يخشى الإنسان من غاصب أو ظالم أو غدار مختال , و قد عد الكواكبي " الحرية اعز شيء على الفرد بعد حياته , و بفقدانها تبطل الامال , وتفقد الاعمال , و تتعطل الشرائع , و تموت الانفس , وتختل القوانين " [33].

ويعد الكواكبي , أن الإنسانية ما تراهن علية في عصر الحداثة العربية و النهضة هو الحرية , ليس فقط في المجال النضري أنما اساساً في المجال العملي السياسي , أي تحقيق حرية الفرد داخل المجتمع يقوم على نظام الشورى . إذ يرى الكواكبي " ان الإسلام جاء محكما لقواعد الحرية السياسية المتوسطة بين الديمقراطية و الأستقراطية "[34] . ويرى الكواكبي أن هناك تناسب بين العدالة و الحريات و المساواة في النظام الشورى , وما يترتب عليه من فوائد تهم الفرد و المجتمع عامة . إذ يقول " إن الأمة التي لا يشعر اكثرها بآلام الإستبداد لا تستحق الحرية : ان الأمة إذا ضربت عليها الذلة و المسكنة و توالت على ذلك قرون و بطون تصير تلك الأمة سافلة الطباع ... حتى انها تصير كالبهائم , أو دون البهائم , لا تسأل عن الحرية , و لا تلتمس العدالة , ولا تعرف للاستقلال قيمة , او للنظام مزية " [35].

الخاتمة

أن هذه النماذج التي تم تقديمها لاتعطي تفصيلاً لما كتب في الفكر الحديث أنما هي تعبر عن الجهد الفكري و الفلسفي الذي قدمه أولئك الإعلام في تلك المدة ، وهي في واقع الأمر الإرهاصات التي تفيدنا في معرفة الحقائق عن المستوى الحضاري الذي كان عليه العالم العربي ا ، و قد أصبحت تلك الإرهاصات الأساس في كينونتنا الفكرية و كذلك أن فشل المشاريع الفكرية النظرية في ممارسة , فلا يعني أن الحرية , في اعتقادنا أنها ماتت ,أو يمكن أن تموت , أو فقدت مشروعيتها ,أنما تراجعت أو تنتكس , لكنها لن تموت , بل تبقى حية , لأن الحرية هي مصدر كل فعل أو أمر , ومن ثم وجب البحث عنها , لأنها مصدر الوجود الانساني .

هوامش البحث

[1] – سلطان عبد الرحمن العميري ، فضاءات الحرية بحث في مفهوم الحرية والاسلام وفلسفتها وابعادها و حدودها , ط 2 , المركز العربي للدراسات الإنسانية ,2013 ، ص38.

[2] المصدر نفسه ص 43–44.

[3] – أحمد عبد الكريم عبد الوهاب ،جدلية الحرية و العدالة في الفكر السياسي الغربي ، ط 1 , عمان , دار امجد للنشر و التوزيع , 2020 ،ص 120.

[4] المصدر نفسه ، ص120.

[5] – أندرو هويد , مدخل الى الايديولوجيات السياسية , تر (محمد صفار) ط1 , القاهرة , المركز القومي للترجمة , 2012 , ص 39.

[6] – طوني بينيت و اخرون , مفاتيح اصطلاحية جديدة , تر (سعيد الغانمي) , ط1 , بيروت , المنظمة العربية للترجمة , 2010 , ص 562.

[7] – احمد عطية الله ، القاموس السياسي ، ط 3، القاهرة , دار النهضة العربية ، 1968 ، ص 1077.

[8]عزيز العرباوي ، مفهوم الحرية في الإسلام و في الفكر الغربي رؤية بانورامية ،المملكة الغربية , مؤمنون بلا حدود للدراسات و الأبحاث ،2016 ، ص26

[9] – جون لوك , في الحكومة المدنية , تر (محمود شوقي كيال) , ط1 , القاهرة , الدار القومي للنشر , ص 27.

[10] – حازم الببلاوي :عن الديمقراطية الليبرالية قضايا و مشاكل ، القاهرة , منشوارت دار الشروق ، 1993، ص–13 12.

[11] – اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس ، ط5، القاهرة , دار المعارف ، 1995، ص77.

[12] – حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ،ط 7، القاهرة , مكتبة 485 ، 2019، ص502.

[13] – عبد الرضا حسين الطعان و اخرون ، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ، ط1 ، الجزائر , ابن النديم للنشر و التوزيع ، 2015 ، ص487–488.

[14] – حازم الببلاوي ، مصدر السابق ، ص 19.

[15] – بودون وف بوريكو , المعجم النقدي لعلم الإجتماع , تر (سليم حداد) , ط1 , المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, 1987 , ص33–53.

[16] – جيرار بن سوسان و جورج لابيكا ,معجم الماركسية النقدي , ترجمة جماعية ,بيروت , دار الفارابي , 2003 , ص 592.

[17] – جورج بوليتزرو , اصول الفلسفة الماركسية . تر (شعبان بركات) , الجزء الثاني , ط 1 , بيروت , منشورات المكتبة العصرية , 1972 , ص198.

[18] طعيمة الجرف ، الحريات العامة بين المذهبين الفردي و الاشتراكي ، مصر , مكتبة نهضة ، ص –113–114 112.

[19] –حسين علي الوكيل ، حماية حقوق الانسان وضمان الحريات السياسية ، ط2، القاهرة , دار النهضة العربية ، 1990، ص68–69 .

[20] – و هبة الزحيلي ، حق الحرية في العالم ،ط1 ،دمشق , دار الفكر ،2000، ص 44–45.

[21] – معن زيادة , معالم على طريق تحديث الفكر العربي , الكويت , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب , 1987, ص 8.

[22] –سليم ناصر بركات , فهوم الحرية في الفكر العربي الحديث،ط1, دمشق, مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 1982 , ص 13.

[23] – سعيد مراد ، بحوث في الفلسفة و التنوير ، ط 1، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الاجتماعية ، 1995، ص 71.

[24] – أحمد عرفات القاضي و أخرون ، فلسفة الحرية ، ط 1، بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009، ص 139.

[25] – سليم ناصر بركات , مصدر سابق , ص 68.

[26] – رفاعة الطهطاوي , المرشد الأمين للبنات و البنين , تقديم (منى أحمد أبو زيد) , دار الكتاب المصري و دار الكتاب اللبناني , 2012, ص–274.

[27] – رفاعة رافع الطهطاوي الطهطاوي , تلخيص الإبريزفي تلخيص باريز , القاهرة ، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة , 2012 , ص 113.

[28] – رفاعة الطهطاوي , المرشد الأمين للبنات و البنين , ص 274–275.

[29] – خير الدين التونسي ، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، تقديم (محمد حداد) ، بيروت ، دار الكتاب العربي ، 2013، ص 116.

[30] – المصدر نفسه ، ص 73.

[31] –صلاح زكي أحمد ، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث ، ط1، القاهرة , مركز الحضارة العربية ، 2001، ص 33.

[32] – مصدر نفسه , ص 39.

[33] – عبد الرحمن الكواكبي الأعمال الكاملة , دراسة و تحقيق محمد جمال طحان , ط 7 , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , 2006 , ص 166–167.

[34] – عبد الرحمن الكواكبي , طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد ، ط 3، بيروت ، دار النفائس , 2006 , ص 51.

[35] – المصدر نفسه , ص 179.